جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن (2009 – 2010)

د. عدلي قندح
المدير عام
معية البنوك في الأرد

منتدى المسؤولية المجتمعي

18 تموز 2011

- يتكون النظام المصرفي في الأردن من البنك المركزي الأردني و26 بنكاً منها:
  - ✓ 16 بنكاً أردنياً جميعها مدرجة على بورصة عمان، وتقسم بواقع 13 بنكاً تجارياً وثلاثة بنوك إسلامية.
  - ✓ 10 بنوك تجارية أجنبية (منها 9 بنوك تجارية وبنك إسلامي).
- حققت البنوك العاملة في الأردن قفزات كمية ونوعية على جميع الأصعدة حيث:
  - ✓ نمت موجودات البنوك بنسبة تجاوزت في المتوسط 10% سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة (2006-2010)، ليبلغ إجمالي الموجودات 36,8 مليار دينار في نهاية شهر تموز 2011.
  - ✓ نمت التسهيلات الائتمانية خلال الخمس سنوات الأخيرة بمعدل سنوي 13,6% في المتوسط وبلغت قيمتها إلى

- تقدم البنوك العاملة في الأردن مجموعة متكاملة من المنتجات والحلول والبرامج من خلال شبكة من الفروع بلغ عددها 666 فرعاً داخل الأردن، بالإضافة إلى 81 مكتباً و 1129 جهاز صراف آلي وذلك كما هو العدد في نهاية عام 2010.

- تلعب البنوك العاملة في الأردن دوراً مهماً على صعيد التوظيف والتدريب حيث تجاوز عدد موظفي البنوك 16600 موظفاً وموظفة كما في نهاية عام 2010، بينما تجاوز عدد الموظفين الذين تم إشراكهم في الدورات التدريبية 35 ألف موظفاً وموظفة خلال عام 2010.

أهم خصائص القطاع المصرفي الأردني

- النمو، ارتفاع مستويات رأس المال، السيولة العالية، والربحية الجيدة.
- الملكية الخاصة (قطاع خاص).
- مجال الاستثمار فيها مفتوح للمستثمرين من خارج الأردن (بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في البنوك المحلية 57.9% كما في نهاية 2010).
- الانتشار الجغرافي خارج الأردن.
- تقديم خدمات بنكية شاملة ومتكاملة: الخدمات المصرفية بالتجزئة، خدمات الشركات، الخدمات المصرفية الإسلامية، الأعمال المصرفية الإلكترونية، التأمين المصرفي، الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقروض التجمع البنكي، الخ.
- نظام التسويات الإجمالية الفوري، ونظام مقاصة الشيكات الالكتروني.

دور القطاع المصرفي الأردني في التنمية الاقتصادية

- تقوم البنوك العاملة في الأردن بالمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال:
  - تقديم مختلف الخدمات المصرفية للمشاريع في مختف القطاعات وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الضخمة من خلال قروض التجمع البنكي.
  - استقطاب وتشجيع الادخار والاستثمار وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية.
  - تفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتنسيق المستمر مع مختلف الجهات.
  - توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.
  - الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء دوائر خاصة في معظم البنوك للوقوف على الحاجات التمويلية لهذه المنشآت.
  - الاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشاريع ذات الطابع الأخضر

المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن

- تؤمن البنوك في الأردن بمواطنتها وانتمائها للمجتمع الأردني، كما تعتقد بضرورة وجود مسؤولية اجتماعية للشركات بشكلٍ يجعلها تتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع.
- تعتبر الشفافية العالية التي تتمتع بها البنوك في الأردن والمتمثلة بالإفصاح والإعلان الدوري والدقيق عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية هو في جوهر المسؤولية الاجتماعية لها، حيث تعتبر البنوك أكثر القطاعات شفافية وإفصاح مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة، وهذا يساعد في الحكم على مدى التزام البنوك تجاه مختلف الجهات المستفيدة من مساهمين وعاملين وخزينة ومجتمع محلي وغيرها.

مساهمة البنوك العاملة في الأردن في مبادرات المسؤولية المجتمعية خلال عام 2009

المجالات	المبلغ بالدينار	النسبة من الإجمالي %
أخرى	13,404,011	49.31%
دعم مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ووطنية	8,890,389	32.71%
مجالات التنمية والفقر	2,538,264	9.34%
التعليم	1,338,350	4.92%
المجالات الرياضية والصحية	317,717	1.17%
الطفل والمرأة والأسرة	280,869	1.03%
المجالات الثقافية والفنية والمهنية	249,374	0.92%
المجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية	103,656	0.38%
ذوي الاحتياجات الخاصة	58,725	0.22%
المجموع	27,181,355	100%

توزيع المسؤولية المجتمعية حسب المجالات كما في نهاية عام 2009

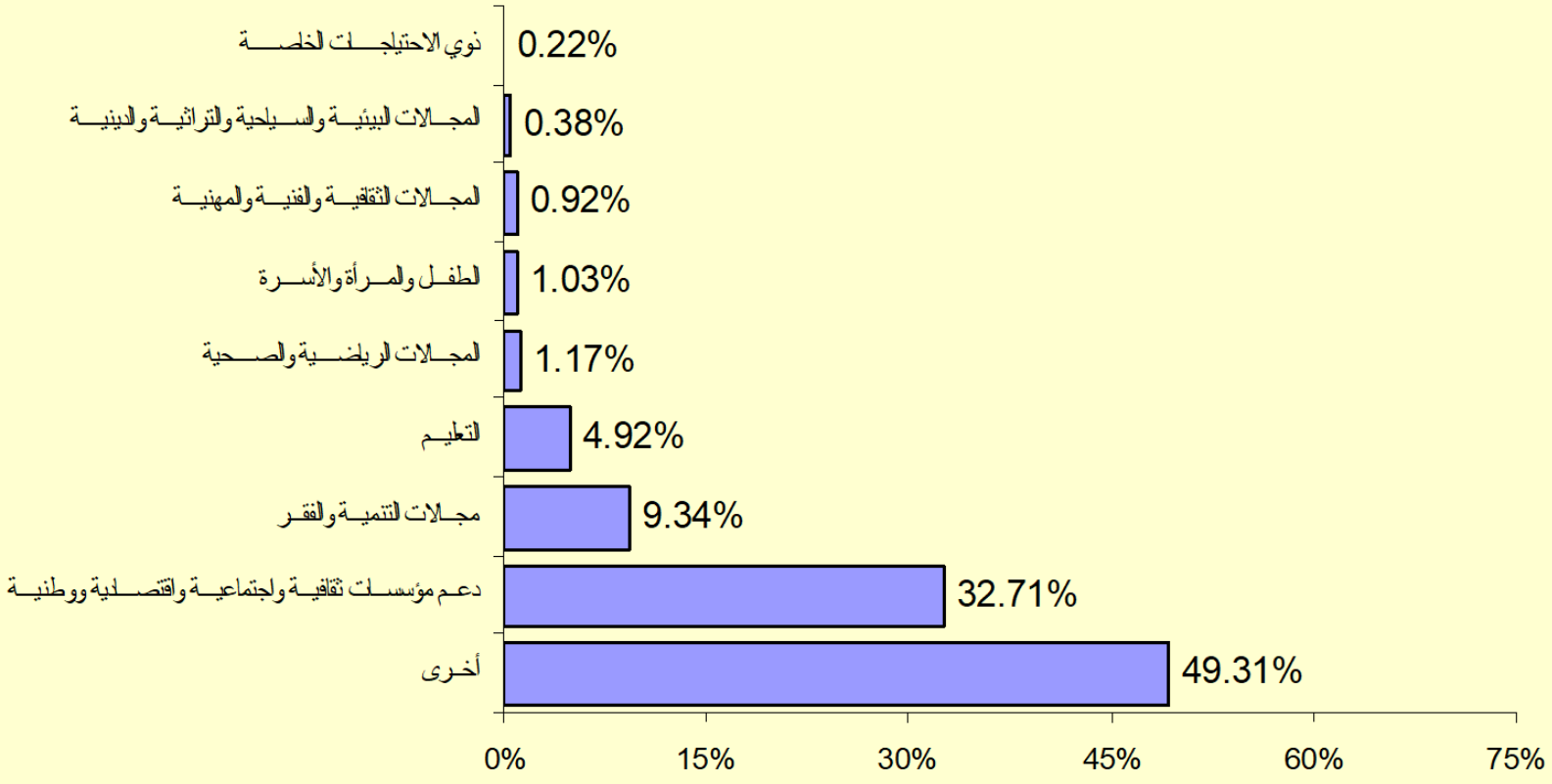

مساهمة البنوك العاملة في الأردن في مبادرات المسؤولية المجتمعية
خلال عام 2010

المجالات	المبلغ بالدينار	النسبة من الإجمالي %
أخرى	21,779,061	67.17%
دعم مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ووطنية	5,347,957	16.49%
خدمات اجتماعية وخيرية	2,416,362	7.45%
التعليم	1,235,243	3.81%
مجالات التنمية والفقر	453,499	1.40%
المجالات الثقافية والفنية والمهنية	427,869	1.32%
المجالات الرياضية والصحية	395,063	1.22%
ذوي الاحتياجات الخاصة	129,725	0.40%
الطفل والمرأة والأسرة	124,403	0.38%
المجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية	116,518	0.36%
المجموع	32,425,700	100%

توزيع المسؤولية المجتمعية حسب المجالات كما في نهاية عام 2010

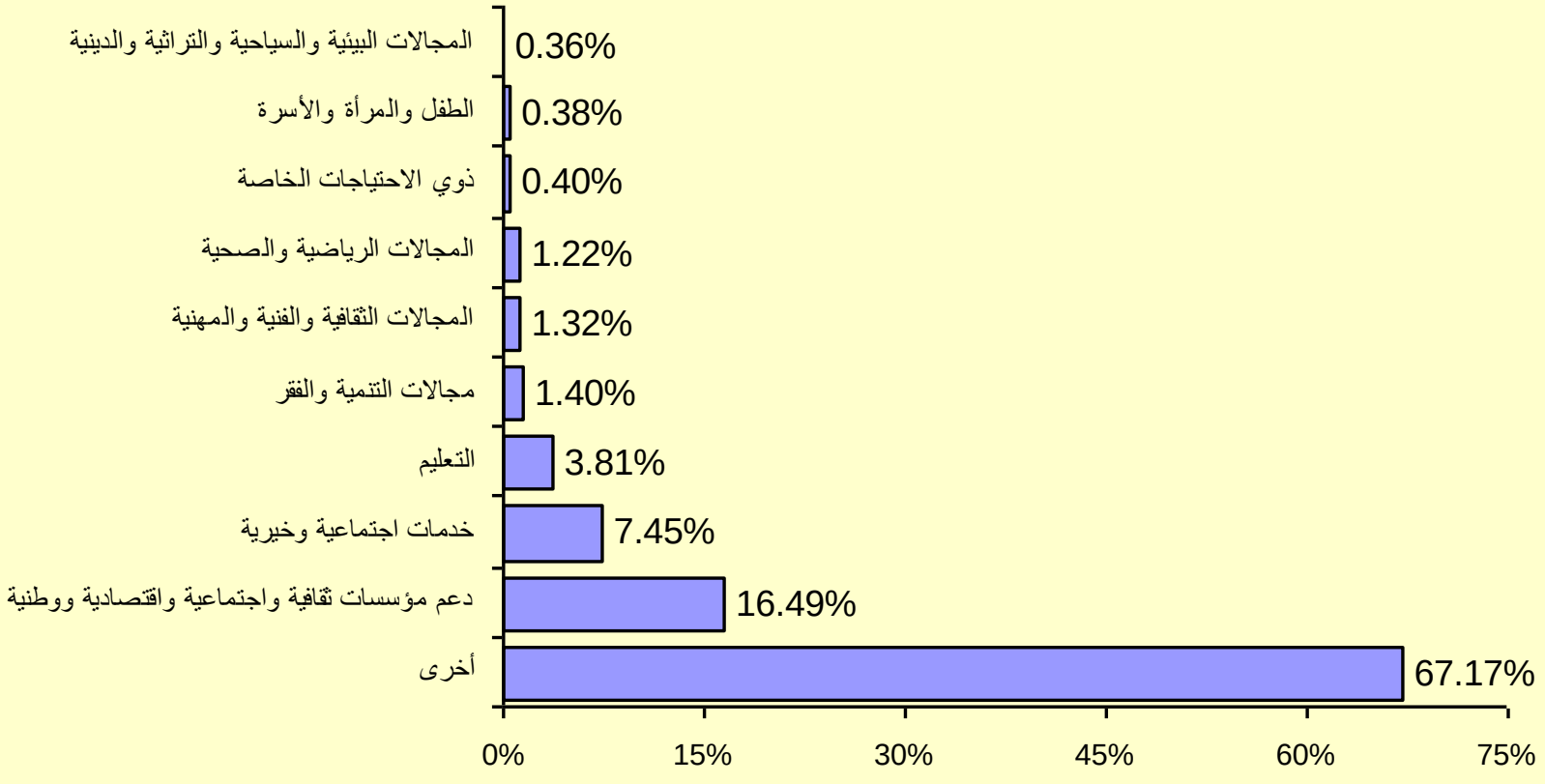

مساهمة البنوك العاملة في الأردن في مبادرات المسؤولية المجتمعية
كنسبة من صافي ربح البنوك خلال عامي 2009 و 2010

السنة	مساهمات البنوك في المسؤولية الاجتماعية (دينار)	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك (دينار)	نسبة مساهمات المسؤولية إلى صافي الربح %
2009	27,181,355	334,303,000	**8.13%**
2010	32,425,700	366,000,000	**8.86%**

أنماط المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تؤمن به البنوك هو مفهوم شامل ويضم تحت مظلته كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في المملكة. وتساهم البنوك في المسؤولية الاجتماعية من خلال شكلين هما:

- **المشاريع المشتركة للبنوك:** وهي المبادرات التي تقوم بها البنوك بشكلٍ مشترك مع بعضها، ومن الأمثلة عليها صندوق الحسين للإبداع والتفوق والذي يتم تمويله من قبل الجهاز المصرفي مساهمةً منه في تطوير البيئة الإبداعية في الجامعات الأردنية، ودعمً صندوق الأمان لرعاية الأيتام والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، كما ساهمت البنوك في توفير التمويل الملائم لمبادرة "سكن كريم لعيش كريم" لشراء الوحدات السكنية ضمن شروطٍ سهلةً وميسرة.
- **المشاريع الفردية:** هي المبادرات التي يقوم بها كل بنك على حدة، حيث تتميز البنوك في الأردن بنشاط واضح وكبير من حيث حجم وعدد المبادرات الفردية التي تقوم بها وفقاً لتوجهاتها الخاصة والتي تصب في مجالات عديدة منها قطاعات الصحة والتعليم والتراث والبيئة والثقافة والعمل الاجتماعي والتنمية البشرية وغيرها.

خصائص المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن

قامت جمعية البنوك في الأردن بإجراء دراسة استطلاعية حول أهم خصائص ومميزات المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن. وفيما يلي نستعرض أهم الخصائص التي تم استخلاصها وفقاً للاستطلاع المذكور.

- إن نجاح المنظمة في ممارسة أدوار المسؤولية المجتمعية يتطلب وجود إستراتيجية واضحة أو سياسة عامة تجاه ممارساتها لهذا الدور. وفي هذا الصدد فقد أشارت الدراسات إلى أن أكثر من 80% من البنوك العاملة في الأردن تمتلك إستراتيجية أو سياسة تحكم ممارساتها للمسؤولية المجتمعية. وهذا من شأنه أن يجعل هذه الممارسات ممارسات مؤسسية تتسم بالديمومة والمنهجية.

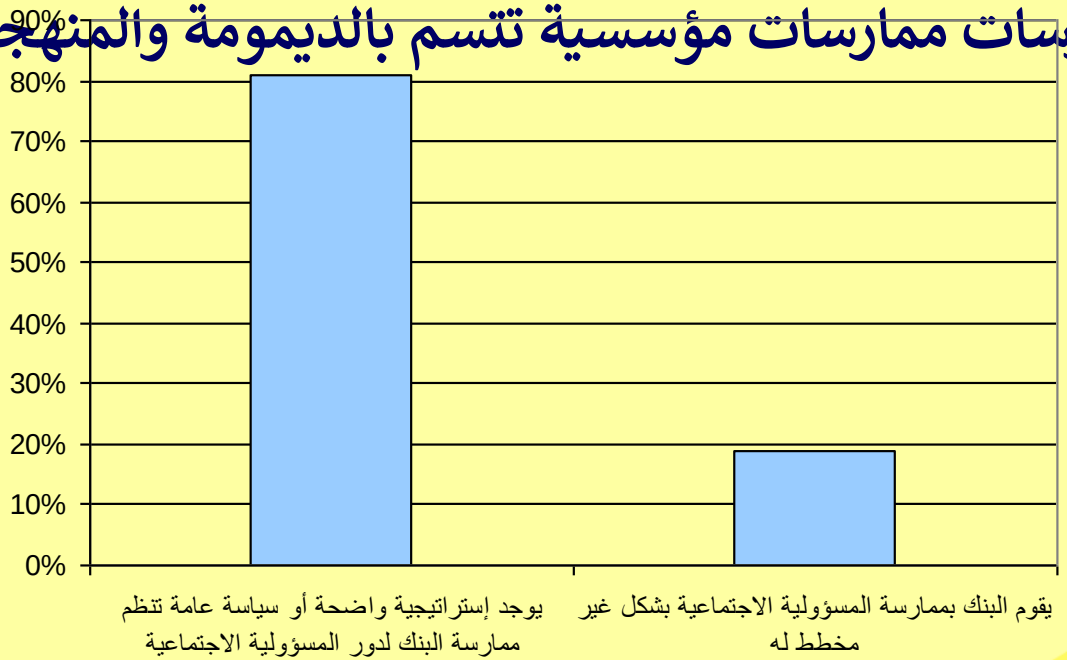

- أهم الأسباب التي تسعى البنوك العاملة في الأردن لتحقيقها من خلال ممارستها المسؤولية المجتمعية هو:
  - ✓ تشكيل واجهة تسويقية تعكس الدور المجتمعي لها بنسبة أهمية 61.9%
  - ✓ دعم ورعاية وخدمة المجتمع المحلي في المرتبة الثانية بنسبة أهمية 38.1%
  - ✓ جذب العملاء فحل بالمرتبة الثالثة بنسبة أهمية 30.4%
  - ✓ أهداف أخرى، وتتضمن على:

1. تشجيع واشراك الموظفين والعملاء ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، والالتزام بالقيم الأساسية للبنك
2. دعم ورعاية وخدمة المجتمع المحلي
3. تحقق التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي
4. تحقيق مبدأ التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص والعام
5. تأكيد رسالة البنك

هدف البنوك العاملة في الأردن من ممارسة المسؤولية المجتمعية

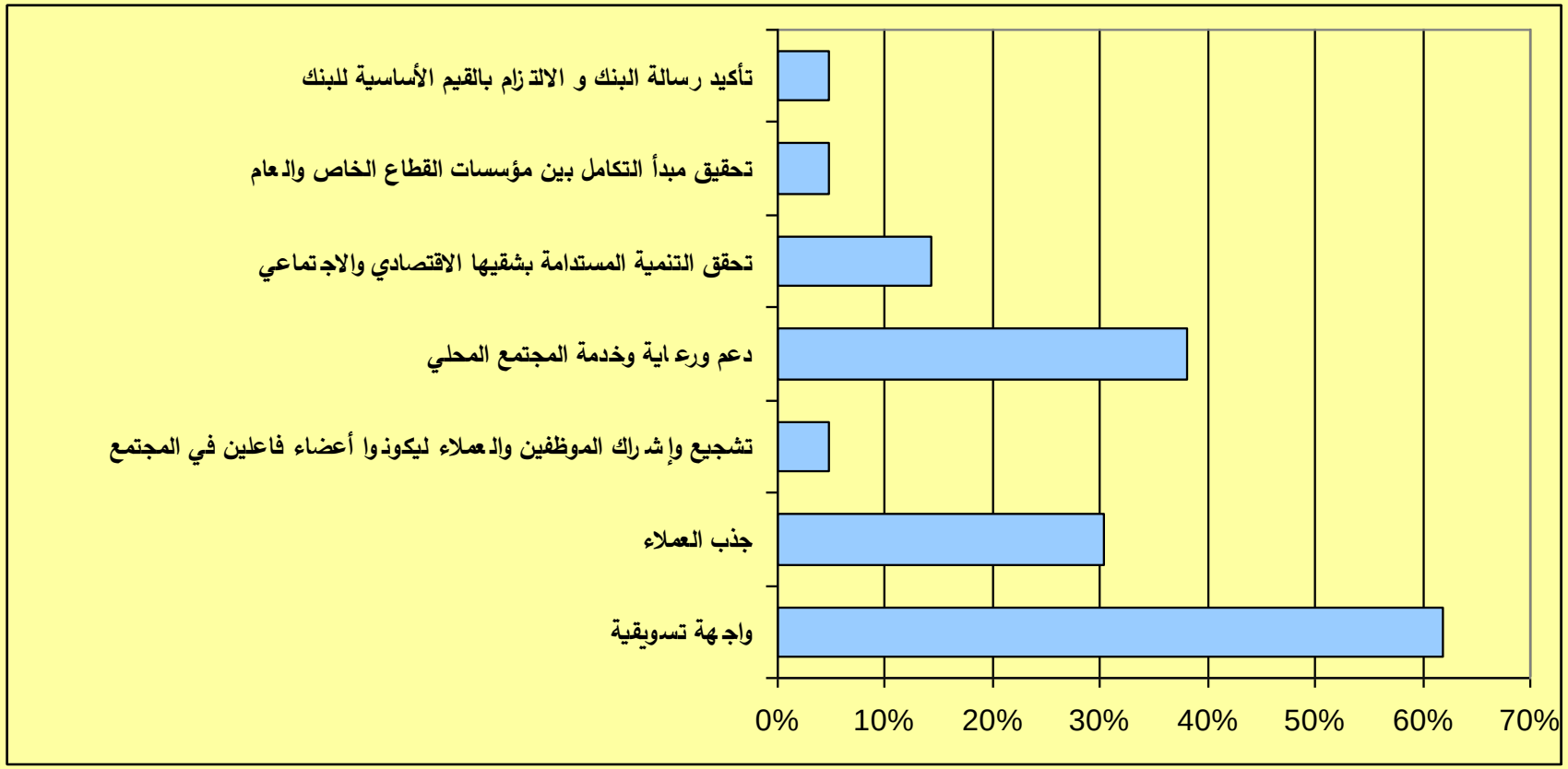

- إن وجود اعتقادٍ لدى البنوك العاملة في الأردن بأن ممارسات المسؤولية المجتمعية لها تأثير كبير على سمعة البنك، يشير إلى وجود وعي لدى بنوكنا بأهمية المسؤولية المجتمعية وأبعادها المهمة في المجتمع.

- بلغ اعتقاد البنوك العاملة في الأردن بأهمية وتأثير المسؤولية الاجتماعية على سمعة البنك حوالي 4.28 من خمسة والتي تعادل 85.6%. (وذلك على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 تعني ليس له تأثير، و 5 له تأثير كبير).

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك العاملة في الأردن تحتاج إلى مجموعة من المتطلبات والعوامل التي قد تساعد في تطوير وزيادة قدراتها للنهوض بمسؤولياتها الاجتماعية على أتم وجه. وقد جاء في مقدمة هذه العوامل:
  - ✓ وجود أنشطة داعمة، مثل الندوات والدورات التدريبية حول المسؤولية الاجتماعية، بنسبة أهمية بلغت 47.8%.
  - ✓ وجود جهة حكومية متخصصة في تنسيق وتوجيه نشاطات المسؤولية الاجتماعية، بنسبة أهمية بلغت 39.1%.
  - ✓ خبراء متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية بنسبة أهمية بلغت 34.8%.
  - ✓ مساعدات أخرى، وتتضمن على:
    1. بناء توجه سنوي للمسؤولية الاجتماعية في البنك
    2. التنسيق التام بين القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع

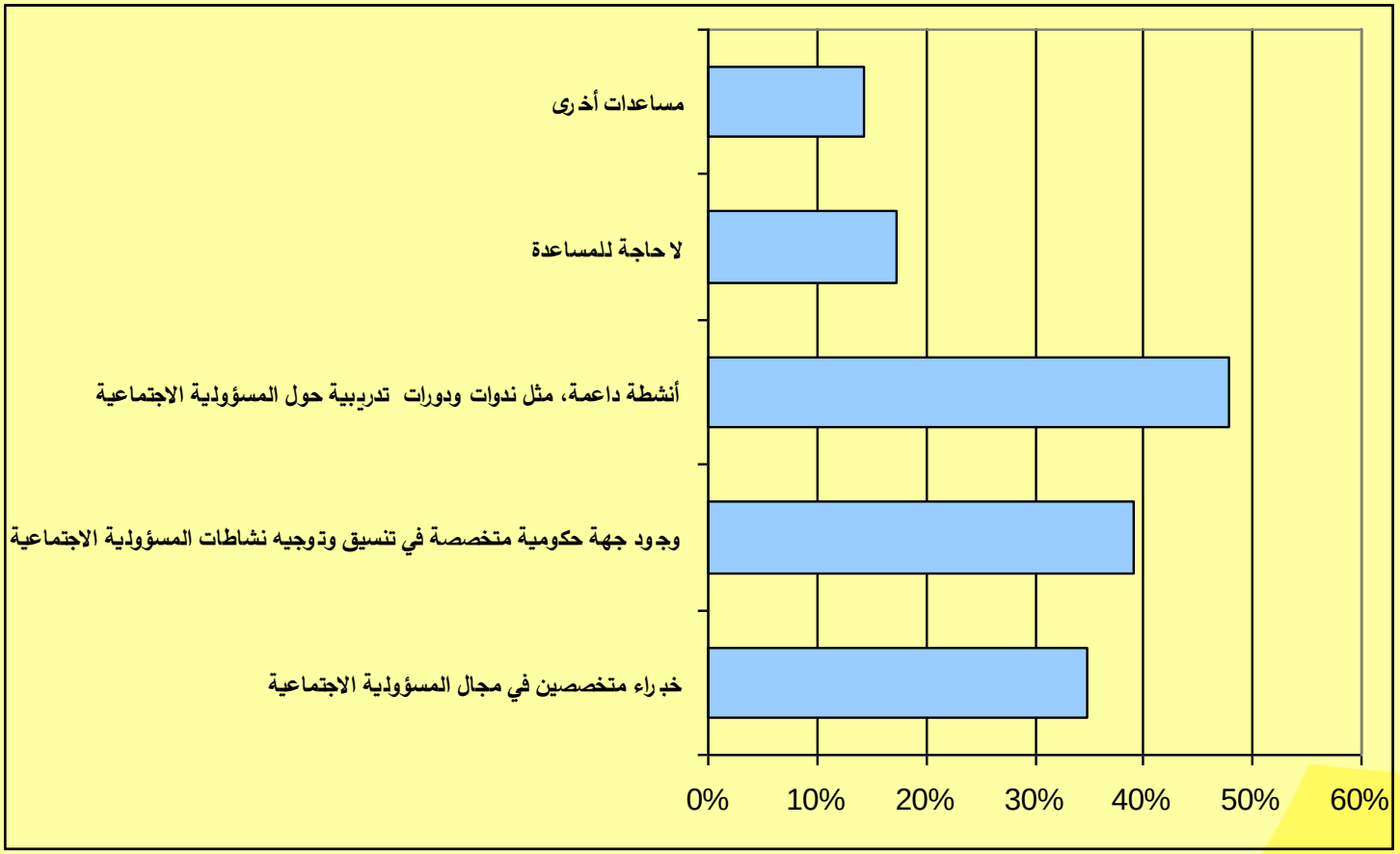
مساعدات أخرى
لا حاجة للمساعدة
أنشطة داعمة، مثل ندوات ودورات تدريبية حول المسؤولية الاجتماعية
وجود جهة حكومية متخصصة في تنسيق وتوجيه نشاطات المسؤولية الاجتماعية
خبراء متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية
0%
10%
20%
30%
40%
50%
60%

- هناك قناعة كبيرة لدى البنوك العاملة في الأردن وبنسبة بلغت 91.3% بأنها تستطيع من خلال علاقاتها وتعاملاتها مع عملائها من الشركات أن تشجع على مسؤولية اجتماعية أكبر في السوق.

هل يمكن للبنك من خلال علاقاته وتعاملاته مع عملاؤه من الشركات أن يشجع على مسؤولية اجتماعية أكبر في السوق

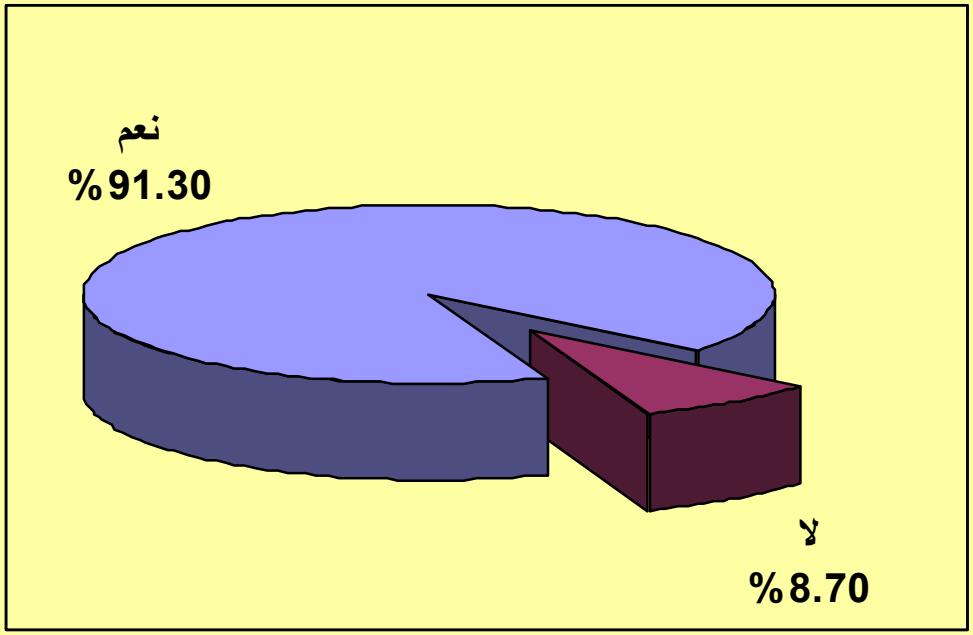

- أكدت النسبة الأكبر من البنوك (76.2%) أن تفضيلها لطبيعة الجهة التي تشاركها في مشاريع المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المشروع نفسه، مع تأكيد 19% من البنوك أنها تفضل العمل من خلال مشاريع مشتركة مع جهات حكومية، بينما كان هناك تساوي في نسبة تفضيل المشاريع المشتركة مع جهات خاصة أخرى ونسبة تفضيل المشاريع المستقلة والتي بلغت 9.5%.

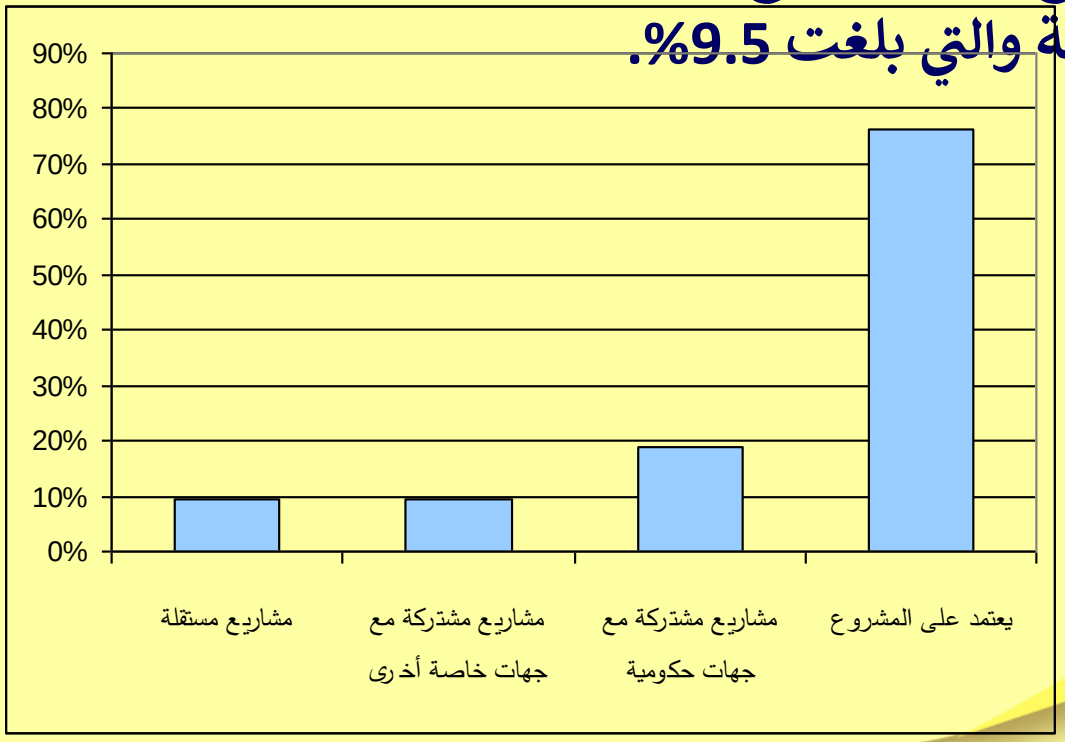

أشارت النتائج أن أهم القيود التي تواجهها البنوك بمشاريع المسؤولية الاجتماعية تشمل:

- مخصص الميزانية.
- نقص المعلومات في السوق عن المشاريع الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وعن الجهات التي تحتاج إلى الدعم.
- عدم وضوح الطلب / وفي الغالب تعتقد الجهة الطالبة للدعم أن الموضوع هو تبرع.
- أن تكون ضمن الموازنة التقديرية لهذه الغاية.
- عدم وجود مخصص كافٍ بالإضافة للتأكد من قيام الجمعيات الخيرية باستغلال وتوزيع قيمة الدعم على المحتاجين.
- مدى التنظيم والفاعلية واستمرارية هذه المشاريع.
- عدم توفر الإحصائيات الواضحة.
- بالنسبة للبنوك الأجنبية، بطئ إجراءات الحصول على الموافقات من الفرع الرئيسي.

العوامل المؤثرة على استثمار البنوك فى مبادرات المسؤولية المجتمعية